*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



# توجيه قول الإمام الذهبي: (الثقة من وثّقه كثيرٌ ولم يضعَّف)

**الدكتور خالد خليل علوان**
أستاذ مساعد بقسم أصول الدين، بكلية الشريعة، جامعة النجاح
**الدكتور عودة عبد الله**
أستاذ مشارك بقسم أصول الدين، بكلية الشريعة، جامعة النجاح

**ملخص البحث**. تعد معرفة دلالة مصطلحات الجرح والتعديل، قضية في غاية الأهمية للمشتغلين بعلم الحديث، لما لذلك من دور في الوقوف على حقيقة أقوال أئمة هذا العلم وفهم المراد منها. ويأتي هذا البحث للكشف عن مراد الإمام الذهبي في تعريفه الثقة بأنه (مَنْ وثقه كثيرٌ ولم يضعّف) ومقارنة هذا القول بآراء العلماء في الراوي الثقة، وبرأي الذهبي نفسه في مواضع أخرى من كتبه لمعرفة ما إذا كان الرواة الذين وثقهم الذهبي يتحقق فيهم القيد المشار إليه في التعريف أم لا. وقد تبين من خلال هذا البحث أن الذهبي يهدف من خلال هذا التعريف إلى الوصول بالراوي إلى مرحلة يطمئن فيها القلب إلى حاله، بحيث يقوى الاعتماد عليه. وهذا لا يحصل إلا إذا كثر عدد الموثقين.

الكلمات الدالة: الحديث، علوم الحديث، الجرح والتعديل، الذهبي

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

**توجيه قول الإمام الذهبي: (الثقة من وثّقه كثيرٌ ولم يضعَّف)**

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن سار على دربهم ونهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنّ من أهم ما يلزم المشتغل في علم من العلوم هو معرفة مصطلحات العلماء، وفهم مرامي كلامهم، لأنّ إهمال ذلك قد يؤدّي إلى الخلط والاضطراب، والوصول إلى نتائج غير مرضية. ومن ذلك معرفة مصطلحات علماء الجرح والتعديل؛ فإنّ ذلك في غاية الأهميّة للمشتغل بعلم الحديث، لما له من دور في الوقوف على حقيقة أقوالهم.

لذا فقد أحببت المساهمة في هذا الموضوع من خلال تحليل كلمة قالها إمام عَلَمٌ مقتدى به في علم الجرح والتعديل، هو الإمام الذّهبيّ في كتابه (الموقظة في علم مصطلح الحديث)، وهي قوله: "الثقة من وثّقه كثير ولم يضعّف"، والمعروف عند علماء هذا الفن أنه لا يشترط في الثقة أن يوثقه الكثير، كما أنّه لا يشترط ألّا يضعِّفه أحد، فربما ضُعِّف بغير حق. فما دلالة قول الإمام الذهبي إذاً؟ هذا ما سيحاول الباحث الإجابة عليه في صفحات هذا البحث، ولكن بعد توطئة يسيرة عن الراوي الثقة، وبيان اختلاف إطلاقات النقاد وصف الثقة على الراوي.

وقد اشتمل هذا البحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة على مبحثين:

المبحث الأول: الراوي الثقة

المبحث الثاني: قول الذهبي: (الثقة من وثقه كثيرٌ ولم يضعّف)

والله أسأل أن يُجنبني الخطأ والزلل، والقول بغير علم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

**د. خالد خليل علوان ، د.عودة عبد الله**

## المبحث الأول :الراوي الثقة

## المطلب الأول: توثيق الراوي بين العدالة والضبط

اشترط علماء الحديث لقبول رواية الراوي، أربعة شروط، هي: الإسلام والبلوغ والعدالة والضبط، ويختصرون هذه الأربعة في شرطين، هما: العدالة والضبط(١). وذلك لأن شرطيْ الإسلام والبلوغ يدخلان في شرط العدالة، فلا يصح وصف غير المسلم بالعدالة، كما لا يصح وصف الصغير بها لأسباب ظاهرة؛ فإن اشتراط العدالة يقتضي أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً.

ويختصرون هذين الوصفين (العدالة والضبط) في وصف واحد جامع، وهو وصف الراوي بأنه (ثقة)، وقد يصف بعض العلماء الراوي الثقة الجامع بين هذين الوصفين بـ (العدل). قال ابن أبي حاتم الرازي: "ويُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سُقْمه وإنكاره بتفرّد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم"(٢). وقال ابن عبد البر: "واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل، هل يوجب العلم والعمل جميعا أم يوجب العمل دون العلم ؟"(٣). ويُلحظ هنا أنهما اكتفيا بصفة العدالة، وليس المقصود بالعدالة التي هي قسيمُ الضبط، وإنما يعْنيان العدالة مع الضبط.

---

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ): **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، سنة ١٩٥٢، (٣٥١/١). المغراوي، محمد بن عبد الرحمن: **فتح الباري في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر**، مجموعة التحف النفائس الدولية – الرياض، ط١، سنة ١٤١٦هـ، المقدمة (ص٢٧) .

(٢) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (٣٥١/١).

(٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (٤٦٣هـ): **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، (٧/١).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



## أولاً: عدالة الراوي

وصف الحافظ ابن حجر العدالة بأنها: مَلَكةٌ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة[٤]. وانتقد الصنعاني هذا التعريف بأنه لا دليل عليه، فقال: "والحاصل أن تفسيرهم العدالة بالملكة ليس هو معناها لغة، ولا أتى عن الشارع في ذلك حرف واحد، وتفسيرها بالملكة تشديدٌ لا يتم وجوده إلا في المعصومين، وأفراد من خُلّص المؤمنين، ولا يخفى أن حصول هذه الملكة لكل راوٍ من رواة الحديث معلومٌ أنه لا يكاد يقع، ومن طالع تراجمهم علم ذلك يقيناً"[٥]. ثم عرّف الراوي العدل فقال: "هو من قارب وسدّد وغلب خيرُه على شرّه"[٦]. وبيّن أن قول المزّكي: فلان عدل يعني: "أنه آت بالواجبات، تارك للمقبّحات، محافظ على المروءة"[٧].

والمتأمل يرى أنه اختلاف ظاهري بين التعريفين؛ فإن الإتيان بالواجبات، وترك المقبّحات، والمحافظة على المروءات لا يكون إلا ممن تكونت عنده هذه الملكة، ثم إن وصف الإمام ابن حجر العدالة بالملكة اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

أما فيما يتعلق بثبوت عدالة الراوي، فقد اتفق العلماء[٨] على ثبوت عدالة الراوي بأحد أمرين:

---

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): **نزهة النظر**، ومعه (النكت على نزهة النظر) لعلي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١٠، سنة ١٤٢٧هـ، (ص٧٣).

(٥) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني (ت: ١١٨٢هـ): **توضيح الأفكار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية – المدينة المنورة، (٢/٢٨٤).

(٦) المرجع السابق، (٢/٢٨٥).

(٧) المرجع السابق، (٢/٢٨٥).

(٨) انظر: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر أبو الفداء الدمشقي (ت:٧٧٤هـ): **اختصار علوم الحديث**، ومعه الباعث الحثيث لأحمد

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



الأول: الشهرة والاستفاضة بين أهل العلم، وهذا إنما يكون للأئمة الحفاظ الكبار كسعيد بن المسيب، والزهري، ومالك، وأحمد.

الثاني: التزكية من إمامين عارفين بالجرح والتعديل.

واختلفوا في ثبوت العدالة بأحد الأمور الآتية:

١. ما ذهب إليه ابن عبد البر من أنّ "كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تبين جرحه، في حاله أو كثرة غلطه"(٩).

٢. التزكية من واحد. كما يرى ابن كثير حيث يقول: "وتثبت عدالة الراوي باشـــتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو إثنين منهم له، أو واحد على الصحيح"(١٠).

٣. التعديل على الإبهام. كأن يقول المزّكي: حدثني الثقة. وجمهور العلماء(١١) على عدم قبول ذلك.

---

محمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، سنة ١٣٧٠هـ، ص (٩٣). صبّاح ، عبد الكريم إسماعيل: **الحديث الصحيح ومنهج العلماء المسلمين في التصحيح**، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١، سنة ١٤١٩هـ، (ص٩٥).

(٩) ابن عبد البر: **التمهيد**، (٢٨/١) .

(١٠) ابن كثير: **اختصار علوم الحديث**، (ص٩٣).

(١١) انظر: ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣هـ): **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، ومعه "التقييد والإيضاح" للعراقي (ت: ٨٠٦هـ )، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ، (ص١٣٨) .

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



٤. التعديل بالرواية عن الراوي. كما يرى الدارقطني حيث يقول: "من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته"(١٢). وذهب بعضهم إلى أنّ رواية ثقة واحد عن الراوي تكفي لإثبات عدالته(١٣).

٥. ما ذهب إليه ابن حبان، من أن العدل من لم يُعرف فيه الجرح، لأنّ الجرح ضد التعديل، فمن لم يجرّح فهو عدل حتى يتبين جرحه(١٤). وهذا مخالف لمذهب الجمهور .

٦. التعديل بالحكم برواية الراوي، أو بالعمل بها(١٥). وهذا غير معتمد عند علماء الحديث، وذلك لأن مَنْ حكم برواية الراوي أو عمل بها ربما فعل ذلك احتياطاً، أو لدليل آخر وافق تلك الرواية.

**ثانياً: ضبط الراوي**

الراوي الثقة الذي يصحح العلماء روايته هو من توفر فيه شرطان: العدالة، والضبط، وإذا كانت العدالة تعني بالمصطلح المعاصر: الأمانة العلمية، فإن الضبط يعني: الكفاءة العلمية.

وقسّم العلماء الضبط باعتبار درجته إلى: ضبط تام، وضبط غير تام. وباعتبار آلته: إلى ضبط حفظ أو صدر، وضبط كتاب.

---

(١٢) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: **فتح المغيث**، دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، سنة ١٤٠٣هـ، (٣٢٢/١).

(١٣) ابن الصلاح: **علوم الحديث**، (ص١٣٩).

(١٤) انظر: ابن حبّان، محمد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم البستي (٣٥٤هـ): **الثقات**، دار الفكر، ط١، سنة ١٣٩٥هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، (١٣/١).

(١٥) انظر: ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي (٦٢٠هـ): **روضة الناظر وجُنّة المناظر**، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، سنة ١٤١٣هـ، راجعه سيف الدين الكاتب، (ص١٠٤).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



أما الضبط التام: فهو شرط في راوي الحديث الصحيح. قال الحافظ ابن حجر: "وخبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذّ هو الصحيح لذاته"(١٦). ولا يعني الضبط التام عدم إمكانية الخطأ أو النسيان من الراوي، وإنما المراد قلّة ذلك، فالضابط من قلّ خطؤه.

أما الضبط غير التام: فهو وصف راوي الحديث الحسن لذاته. قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر تعريف الحديث الصحيح لذاته: "فإنّ خف الضبط فالحسن لذاته"(١٧). ولا يعني هذا أنّه لا يشترط في راوي الحسن أن يكون ضابطاً، فإنّ الحديث الحسن محتج به عند العلماء، بل يشترط في راويه أن يكون ضابطاً، لكن الضبط أمر نسبي، فراوي الحسن خفيف الضبط بالنسبة لراوي الحديث الصحيح، وهو قويّ الضبط بالنسبة لراوي الحديث الضعيف.

وللعلماء عدّة طرق يسلكونها للتعرف على مدى ضبط الراوي، ويمكن إرجاعها إلى الآتي(١٨) :

١. عرض روايات الراوي على روايات غيره من الثقات المتقنين، فإن وافقهم غالباً فهو ضابط، ولا يضرّه إذا كانت مخالفته قليلة. قال الإمام الشافعي: "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له"(١٩). وقال الذهبي: "اعلم أنّ أكثر المتكلم

---

(١٦) ابن حجر: **نزهة النظر**، (ص٨٢) .
(١٧) المرجع السابق، (ص٩١).
(١٨) انظر: الجديع ، عبد الله بن يوسف: **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان – بيروت، ط٣، سنة ١٤٢٨هـ، (٢٦١/١).
(١٩) الشافعي ، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ ): **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي- مصر، ط١، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، (ص٣٨٠).

فيهم ما ضعّفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم الأثبات"[٢٠]. وقال ابن معين: "قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لي: وكيف علمتَ ذاك؟ قلت له: عارضنا به أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله"[٢١].

٢. عرض ما يرويه الراوي من حفظه على ما في كتابه. قال البخاري: "لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأن الرجل ربما حدّث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب"[٢٢] . وقد يُعل بعض النقاد بعض أحاديث الراوي إذا كانت له كتب، ولم يجدوا هذه الأحاديث في كتبه. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان، بن بلال، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في تخليل اللحية. قال أبي: لم يحدّث بها أحد سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة: قلت: صحيح ؟ قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة"[٢٣].

---

(٢٠) الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ): **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ، (ص٥٢).

(٢١) ابن محرز، أحمد بن محمد بن القاسم: **معرفة الرجال**، تحقّيق: محمد كامل القصّار، نشرة مجمع اللغة العربية، دمشق، سنة ١٩٨٥م ، (٣٩/٢) .

(٢٢) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ): **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم – الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ص٢٨.

(٢٣) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ): **علل الحديث**، دار المعرفة – بروت، صححه عبد الرحمن بن يحي العلمي، (٣٢/١) .

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



٣. سماع روايات الراوي مرّة بعد مرّة في فترات زمنية متباعدة. ذكر الذهبي أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يملي على بعض ولده شيئاً، فأملى عليه أربعمائة حديث ... ثم لقي هشاماً بعد شهر أو نحوه، فقال للزهري: إنّ ذلك الكتاب قد ضاع، فدعى بكاتب، فأملاها عليه، ثم قابل بالكتاب الأول، فما غادر حرفاً واحداً[٢٤].

٤. قلب الأحاديث على الراوي وتلقينه. قال حمّاد بن سلمة: "كنت أَقلِبُ على ثابت البناني حديثه وكانوا يقولون: القصاص لا يحفظون، وكنت أقول لحديث أنس: كيف حدّثك عبد الرحمن ابن أبي ليلى؟ فيقول: لا، إنما حدّثناه أنس. وأقول لحديث عبد الرحمن ابن أبي ليلى: كيف حدثك أنس؟ فيقول: لا، إنما حدّثناه عبد الرحمن ابن أبي ليلى"[٢٥]. وهناك مثالٌ مشهور وهو ما فعله محدثو بغداد مع الإمام البخاري عندما قَدِم إلى بغداد، فقلبوا عليه مائة حديث امتحاناً له، فردّ كل حديث إلى أصله[٢٦].

## المطلب الثاني: اختلاف مذاهب النقاد في إطلاق وصف (ثقة) على الراوي

مذاهب النقاد في ذلك مختلفة، ولا تخلو من غموض، وهذا ما عبر عنه الإمام ابن الصلاح بقوله: "ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة"[٢٧].

---

(٢٤) الذهبي: **تذكرة الحفاظ** ، دار الكتب العلمية – بيروت، صححه عبد الرحمن بن يحيى العلمي، (١/١١٠) .

(٢٥) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (٤٦٣هـ): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ، (١/٢٥٠) .

(٢٦) انظر: الخطيب: **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية – بيروت، (٢/٢٠) .

(٢٧) ابن الصلاح" **علوم الحديث**، (ص١٣٦) .

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



وقد قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي كلاما مهما في هذا المقام جلّى فيه بعض هذا الغموض في جانب مذاهب النقاد في إطلاق وصف الثقة على الراوي، قال رحمه الله: "فإن منهم من لا يطلق (ثقة) إلا على مَن كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط. ومنهم مَن يُطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا. ومنهم مَن يطلقها على العدل، وإن لم يكن ضابطاً. ومنهم مَن يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد توبع عليه. ومنهم مَن يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد. ومنهم مَن يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو. ومنهم مَن يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة ... وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة: فمنهم المبالغ في التثبّت، ومنهم المتسامح، ومَن لم يعرف مذهب الإمام منهم ومنزلته من التثبت لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذٍ: فإما أن يتوقف، وإما أن يحملها على أدنى الدرجات، لعل ذلك ظلم لها، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفع لها عن درجتها. وبالجملة فإن لم يتوقف قال بغير علم، وسار على غير هدى"(٢٨).

ولا ريب أن بعض هذه المذاهب غريب غير مرضي عند أئمة النقاد العارفين، ولعل هذا هو الذي جعل ابن أبي حاتم الرازي لا يحفل بأقوال غير الأئمة العارفين، فحذف أقوالهم من كتابه (الجرح والتعديل). وقد تقدم قوله: "وقصدنا بحكايتنا الجرح

(٢٨) المعلّمي، عبد الرحمن بن يحيى (١٣٨٦هـ): **الاستبصار في نقد الأخبار**، تحقيق: سيدي محمد الشنقيطي، دار أطلس للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، سنة ١٤١٧هـ، ، (ص٧).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به، العالمين له، متأخراً بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحكِ عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به"(٢٩).

## المبحث الثاني:قول الذهبي: (الثقة مَن وثقه كثير ولم يُضعّف)

### المطلب الأول: دفع التعارض والتناقض عن كلام الذهبي

عرف الإمام الذهبي الثقة بقوله: "مَن وثقه كثير ولم يُضعّف"(٣٠).

وظاهر الأمر أن هذا التعريف يتعارض مع ما ذهب إليه العلماء كما هو مقرر في كتب المصطلح، فإنهم لا يشترطون الكثرة. والعدالة عندهم تثبت بأحد أمرين: الشهرة أو تزكية الأئمة العارفين. قال ابن كثير: "وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح"(٣١).

وليس هذا فحسب، بل ظاهر قوله: "ولم يُضعّف" متعارض مع ما قرّره بنفسه في مواطن كثيرة في كتابه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، فقد رد الجرح عن كثير من الثقات، ولم يعتبر الجرح الوارد فيهم من بعض النقاد مؤثراً، وبخاصة الجرح الجاري بين الأقران. يقول في مقدمة ميزان الاعتدال: "وفيه من تُكُلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أنّ ابن عدي، أو غيره من مؤلفي الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في

---

(٢٩) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (٣٨/٢).
(٣٠) الذهبي: **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، (ص٤٨).
(٣١) ابن كثير: **اختصار علوم الحديث**، (ص٩٣).

**توجيه قول الإمام الذهبي: (الثقة من وثّقه كثيرٌ ولم يضعَّف)**

كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يُتعقّب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي"[٣٢]. وهذا بيانٌ واضح من الإمام أنه ليس أي تجريح يكون مؤثراً في الراوي، فلا بدّ إذن من تخصيص هذا العموم، وتقييد هذا الإطلاق في قوله: الثقة مَن وثّقه كثير ولم يُضعّف.

يضاف إلى ذلك أن الإمام الذهبي له كتاب أسماه (مَن تُكلّم فيه وهو ثقة)، ردّ فيه الجرح عن ثقاتٍ لم ير الجرح فيهم مؤثراً.

ومن هنا فإنه لا بد من تقدير أن التعارض المشار إليه ظاهري، فالإمام الذهبي –وهو الجهبذ المعروف– لا يخفى عليه هذا الأمر، وقد أطلق وصف (الثقة)، على عدد كبير من الرواة في كتابه (الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة)، وكثير منهم لم يتحقق فيه القيد المشار إليه في التعريف (مَن وثقه كثير).

وفيما يأتي بعض النماذج من الرواة الذين وثقهم الذهبي في (الكاشف)، مع أنه لم يوثقهم إلا الواحد أو الاثنان، وربما ذكرهم ابن حبّان في (الثقات)، ومعلوم أن مجرد ذكر ابن حبان للراوي في (الثقات) لا يعدّه بعض العلماء توثيقاً معتبراً:

| اسم الراوي | قول الذهبي | العلماء الذين وثقوه[٣٣] |
|---|---|---|
| أحمد بن حمّاد أبو جعفر التُّجيبي | ثقة مأمون | قال النّسائي: صالح. وقال ابن يونس: كان ثقة مأموناً |
| أحمد بن يحيى الأودي | ثقة | قال أبو حاتم: ثقة. وقال النّسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبّان في الثقات |

(٣٢) الذهبي: **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، (٢/١).

(٣٣) اعتمد الباحث هنا على تهذيب التهذيب لابن حجر؛ لأنه أكثر جمعا لأقوال العلماء من تهذيب الكمال للمزّي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد ( ٢)، المجلد ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



| | | |
|---|---|---|
| أحمد بن يحيى بن وزير التُّجيبي المصري | ثقة علامة إخباري | قال النّسائي: ثقة. وقال ابن يونس: كان فقيهاً من جلساء ابن وهب، وكان عالماً بالشعر والأدب وأخبار الناس. وقال مسلمة بن قاسم: كان كثير الحديث، تفقه للشافعي وصحبه، وكان عنده مناكير. وذكره ابن حبّان في الثقات(٣٤). |
| أحمد بن يعقوب المسعودي الكوفي | ثقة | قال العجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات |
| إبراهيم بن الحسن بن الهيثم | ثقة ثبت | قال أبو حاتم: صدوق. وقال النّسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات |
| إبراهيم بن حمزة الرملي | ثقة | قال أبو حاتم: صدوق |
| إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني | ثقة | قال ابن معين: ثقة. وقال النّسائي: ليس به بأس. وقال ابن حبان: كان من العباد(٣٥). |
| إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص | ثقة | قال النّسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات |
| إبراهيم بن مروان بن محمد الطّاطري | ثقة | قال أبو حاتم: كان صدوقاً(٣٦). |
| إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي | ثقة | قال النّسائي: صدوق. وقال مرة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات |

(٣٤) ولا يخفى أن قول ابن يونس عنه: كان فقيها. وقول مسلمة: كان كثير الحديث، لا يخفى أن هذا ليس توثيقا معتبرا، فكم من فقيه كثير الحديث كان ضعيفا، كما لا يخفى أن مجرد ذكر ابن حبان للراوي في الثقات لا يعده العلماء توثيقا معتبرا، فلم يبق إلا توثيق النّسائي.

(٣٥) ولا يخفى أن قول ابن حبان: كان من العبّاد، ليس توثيقا معتبرا، فكم من عابد ضعيف.

(٣٦) يُلاحظ أنه لم يعدّله إلا أبو حاتم.

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



وإذا كان الإمام الذهبي قد أطلق هذا الوصف على من وثقه الواحد والاثنان، وعلى مَن ضعفه بعض النقاد بعد أن تبين له أنه ثقة، فما مقصد الإمام من قوله: "الثقة من وثقه كثير ولم يضعف"؟. وهل لقوله هذا وجاهة؟ هذا ما سيبينه الباحث في المطلب اللاحق إن شاء الله تعالى.

## المطلب الثاني: وجاهة قول الإمام الذهبي

أراد الذهبي بقوله هذا: الرواة الثقات الذين يُعتمد عليهم، ويُطمأنّ إليهم عند تفردهم بالرواية، وليس شرطاً أن يكونوا في المرتبة العليا من الثقات، فليس في كلام الذهبي ما يدل على هذا الشرط، بل في كلامه ما يدل على أن مقصده أن يكون الراوي حافظاً متقناً، فقد قال في الميزان: "وإنَّ تفرُد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً"(٣٧). ويرى الباحث أن قول الإمام الذهبي وجيه. وذلك للأسباب الآتية:

### الأول: اختلاف مذاهب العلماء في توثيق الراوي

تقدم قول ابن الصلاح: "ومذاهب النقّاد للرجال غامضة مختلفة"(٣٨). وواضح أن بعض هذه المذاهب منتقد عند جمهور العلماء، كما هو معلوم من موقفهم من توثيق ابن حبّان. وقد تقدَّم قول المعلّمي: "فإنّ منهم من لا يطلق (ثقة) إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط. ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا. ومنهم من يطلقها على العدل، وإنْ لم يكن ضابطاً. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد توبع عليه. ومنهم من

(٣٧) الذهبي: **ميزان الاعتدال**، (١٤٠/٣).
(٣٨) ابن الصلاح: **مقدمة ابن الصلاح**، (ص١٣٦).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة... وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة: فمنهم المبالغ في التثبت، ومنهم المتسامح، ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم، ومنزلته من التثبّت لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذ: فإما أن يتوقف، وإما أن يحملها على أدنى الدرجات، ولعلّ ذلك ظلم لها، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفع لها عن درجتها. وبالجملة فإنْ لم يتوقف قال بغير علم، وسار على غير هدى"(٣٩).

وكأنّ المعلّمي بهذا الكلام يستدل لصحة كلام الذهبي، بأن الثقة مَن وثّقه كثير، فإذا وثق الراوي الواحد والاثنان، فقد يكون هذا الموثّقِ أو هذان الموثّقان ممن يذهب في توثيق الراوي مذهباً منتقداً عند بقية العلماء، وقد يكون أحدهما أو كلاهما من المتسامحين، فإذا وثقه كثيرٌ ولم يُضعّف كان موضع إجماع عندهم على اختلاف مذاهبهم، واطمأن القلب إلى حال الراوي.

**الثاني: اشتراط العلماء في راوي الحديث الصحيح أن يكون عدلاً ضابطاً تام الضبط**

قال ابن حجر: "وخبرُ الآحاد بنقل عدْلٍ تام الضبط، متصل السند، غير مُعلَّل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف ... فإنْ خفّ الضبط، فالحسن لذاته"(٤٠).

(٣٩) المعلّمي: **الاستبصار في نقد الأخبار**، (ص٧).
(٤٠) ابن حجر: **نزهة النظر**، (ص٨٢).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



ونقل اللكنوي تعريف العلماء للحديث الصحيح بأنه: "ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط، عن مثله، من غير شذوذ ولا علّة قادحة"، ثم قال: "الضابط: أي تام الضبط"(٤١).

وعرّفه صاحب (قفو الأثر) بقوله: "واعلم أنّ الصحيح لذاته هو: خبر الواحد المتصل السند بنقل عدل تام الضبط، غير معلل بقادح ولا شاذ. ونعني بتام الضبط، مَن يكون لا بحيث يُقال إنّه قد يضبط وقد لا يضبط"(٤٢). أي يغلب على الظن أنه يضبط.

إذا تبيّن هذا فالراوي الذي وثّقه الواحد والاثنان، غالباً لا يطمئن القلب إلى تمام ضبطه، فإذا وثقه جمع من النقّاد ولم يُضعّف، اطمأنّ القلب إلى تمام ضبطه. ولا يخفى على أهل الاختصاص أن هذا الكلام ليس مطّرداً، فإنّ توثيق الناقد الجِهْبذ: كالإمام أحمد أو أبي زرعة أو أبي حاتم أو البخاري، ربما قام توثيق الواحد منهم مقام توثيق الثلاثة والأربعة من غيرهم، وربما قام توثيق الاثنين منهم مقام توثيق الجمع الكبير من غيرهم، وهذا مشاهد، فربَّ رأي طبيب متخصص متابع لمستجدّات علم الطب يغني رأيه ما لا يغنيه آراء كثيرين ممن ليسوا في مثل حاله.

كما لا يخفى أنه ليس أيّ كلام صادر في تضعيف الثقة ينزله عن مرتبة الضبط التام. قال العلّامة ابن الوزير: "وليس الاختلاف يدل على الضعف، ولا يستلزمه، فقد اختلف في الخلفاء الراشدين الذين هم أفضل الصحابة، وكفّرتهم طوائف من

---

(٤١) اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (١٣٠٤هـ): **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني**، حققه: تقي الدين الندوي، دار العلم، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، (ص١٢١ و ١٢٣).

(٤٢) ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، (ت٩٧١هـ): **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ، (ص٤٩+٥٠).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



الروافض والنواصب والخوارج، وسلم من التكفير والاختلاف مَن هو دون الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من صغار الصحابة، فليس مجرّد ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصحيحيْن، ولا مُشْعِر بضعف حديثهم، وإنما الحجة في الإجماع لا في الاختلاف "(٤٣).

**الثالث: كون بعض الذين يتكلّمون في الرواة ليسوا من أهل الصنعة، فلا يعتمد على توثيقهم**

فإذا وثّق الراوي كثير من العلماء اطمأنت إليه النّفس وقوي الاعتماد عليه، خاصة وأن بعض الذين يتكلّمون في الرواة ليسوا من أهل الصنعة، ولا من العارفين بهذا العلم، فيكون توثيقهم غير معتمد. وقد بين ابن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل)، أنّ بعض مَن تكلموا في الرجال ليسوا أهلاً لذلك، فحذف أقوالهم من كتابه، واقتصر على كلام كبار النقاد مثل مالك والسفيانيْن وشعبة وحماد بن زيد ويحيى القطان وابن مهدي وأحمد وابن المديني وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين والبخاري. وقد تقدم قوله: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخراً بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحك عن قوم تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به"(٤٤).

---

(٤٣) ابن الوزير، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الصنعاني (ت: ٨٤٠هـ): **الروض الباسم في الذبّ عن سنة أبي القاسم**، تحقيق: محمد علاء الدين المصري، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، (ج١/ص١٠).

(٤٤) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (ج١، ص٣٨).

## الرابع: ما ورد عن بعض الأئمة من اختلاف في أقواله في بيان حال بعض الرواة

قال اللكنوي: "كثيراً ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حقِّ راوٍ، وهو قد يكون لتغيّر الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال(٤٥). قال الحافظ ابن حجر في (بذل الماعون في فضل الطاعون): وقد وثّقه – أي أبا بَلْج – يحيى بن معين، والنّسائي، ومحمد بن سعد، والدارقطني، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنّه ضعّفه، فإنْ ثبت ذلك فقد يكون سُئل عنه وعمن فوقه، فضعفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة، فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه"(٤٦).

وقال السخاوي: "ومما ينبَّه عليه أنه ينبغي أن تُتأمّل أقوال المزكّين ومخارجها فيقولون: فلان ثقة، أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممّن يُحتجّ بحديثه، ولا ممّن يردّ، وإنّما ذلك بالنسبة لمن قُرن معه على وَفق ما وُجِّه إلى القائل من السؤال، وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها"(٤٧).

قال ابن حجر في هدْي الساري في ترجمة هدبة بن خالد القيسي: "قرأتُ بخطّ الذهبي: قوّاه النّسائي مرة، وضعفه أخرى"(٤٨).

---

(٤٥) اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري، (المتوفى: ١٣٠٤هـ): **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، حقّقه: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (ص٢٩٣،٢٩٢).

(٤٦) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي: **بذل الماعون في فضل الطاعون**، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار العاصمة، الرياض، (ص ١٧).

(٤٧) السخاوي: **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، (ج١، ص٣٧٥).

(٤٨) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي: **هدي الساري**، مكتبة الإيمان- المنصورة، ١٣٧٩هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، (ص٦٠٧).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة: "ومن أمثلته الواضحة في تعدد الأقوال في الراوي من الناقد الواحد ما جاء في (الميزان)[٤٩] في ترجمة بكر بن خنيس الكوفي العابد. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: شيخ صالح لا بأس به"[٥٠].

وسبب الاختلاف في هذه العبارات – والله أعلم – أنه يحكم على الراوي بحسب ما يقع له من حديثه في حينه، وبحسب سَبْره لما رُوي من طريقه، فإذا كان مرضياً قال فيه: شيخ صالح لا بأس به، وإذا كان واهياً أو منكراً قال: ليس بشيء، وإذا كان مخالفاً لما رواه الثقات مثلاً، قال: ضعيف والله أعلم[٥١].

وعدّ ابن أبي حاتم هذا الاختلاف اضطراباً، فقام بحذفه، ولم يذكره في جملة الأقوال الواردة في الراوي. قال في مقدمته: "ونظرنا أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم"[٥٢].

وإذا كان هذا وارداً، وهو أن الناقد قد يختلف قوله في الراوي الواحد، فيوثقه مرة، ويضعفه أخرى، فإن القلب قد لا يطمئن إلى راو وثقه واحد أو اثنان فقط، وإنما يطمئن إلى من وثقه الكثير، كما ذكر الإمام الذهبي؛ لأنه من المحتمل إذا كان الموثِّقُ واحداً

---

(٤٩) الذهبي: **ميزان الإعتدال**، (ج١، ص٣٤٤).
(٥٠) أبو غدة، عبد الفتاح ، تعليقاته على الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، (ص٢٦٢) .
(٥١) المرجع السابق.
(٥٢) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (ج٢، ص٣٨).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



أنه لو اطلع على المزيد من حال الراوي أنْ يغيّر رأيه فيه، وقد يجري هذا الاحتمال في الاثنين، ولا يطرأ هذا الاحتمال إذا كثر عدد الموثقين.

**الخامس: توثيق الواحد والاثنين للراوي قد يعني أن الراوي لم يشتهر بطلب الحديث ولم يُعرف به**

وفي هذه الحالة فإن نفس الناقد قد لا تطمئن لرواية مثل هذا، وبخاصة عند تفرده، كما تطمئن إلى رواية مَن عُرف بطلب الحديث وصرف العناية إليه، حتى اشتهر أمره، وعرفه كثير من العلماء فوثقوه، لذا كان من شروط الشيخين البخاري ومسلم – رحمهما الله – فيمن يحتجان به ويقدّمانه في الأصول أن يكون مشهوراً. قال ابن حجر: "والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنيان بذلك عن اعتبار ذلك والله أعلم"(٥٣).

وقال ابن الجوزي: "اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار"(٥٤).

(٥٣) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي: **النكت على كتاب ابن الصلاح**، حققه: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (ج١، ص٢٣٨).
(٥٤) السخاوي: **فتح المغيث**، (ج١، ص٤٦).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



وذهب بعض العلماء إلى اعتبار الشهرة في الراوي شرطاً لصحة الحديث، فلا يؤخذ العلم إلا عمّن شُهد له بالطلب(٥٥). قال الخطيب البغدادي: "أول شرائط الحافظ المحتج بحديثه، إذا ثبتت عدالته: أن يكون معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه"(٥٦).

**السادس: تفرّد الراوي**

من المعلوم أنه لا إشكال في رواية الثقة الذي وثقه الواحد والاثنان من علماء الجرح والتعديل المعتبرين، ولا إشكال في رواية الصدوق أو المستور، إذا وجدنا له متابعاً أو شاهداً، لكنّ الإشكال في حال التفرّد، وبخاصة إذا لوحظ في الرواية غرابة، وذلك بالنظر إلى منهج الحفاظ المتقدمين، "فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس لذلك ضابط يضبطه"(٥٧).

---

(٥٥) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، (ج١، ص٦٩).

(٥٦) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ): **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، (ص١٦١).

(٥٧) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، (المتوفى: ٧٩٥هـ): **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاءط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، (ج٢، ٥٨٢).

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



وانظر قوله: "اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه"، لتعرف ما يعنيه الإمام الذهبي بقوله: "الثقة مَن وثّقه كثير ولم يُضعّف". إن قوله لا ينفي الوثاقة عمّن وثقه الواحد والاثنان، لكنّه ليس هو الثقة الذي كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه عند العلماء وقبلوا ما انفرد به، كالزهري، وقتادة، ونافع، وشعبة، والسفيانيْن، وغيرهم، بل إن مثل هذا الراوي إذا انفرد كان ذلك أرفع لحاله، وأدلّ على اعتنائه بالحديث.

قال العلّامة اللكنوي: "كثيراً ما تجد في (الميزان) وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي بأنه لا يتابع عليه، وقد رد عليه العلماء في كثير من المواضع على جرحه بقوله لا يتابع عليه، وعلى تجاسره في الكلام في الثقات الأثبات"(٥٨).

وقد طعن العقيلي في نفسه وأساء إليها عندما ترجم للإمام علي بن المديني في كتابه (الضعفاء الكبير). وقال عنه: لا يتابع على حديثه(٥٩). وقد شدّد الإمام الذهبي النّكير على العقيلي بهذا الخصوص، فقال في ترجمة علي بن المديني: "هذا أبو عبد الله البخاري –وناهيك به – قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني ... أفما لك عقلٌ يا عقيليّ ؟! أتدري فيمن تتكلّم ؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النّمط لنذبّ عنهم، ولنزيّف ما قيل(٦٠) ... بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبيّن غلطُه ووهمه في الشيء، فيُعرف ذلك، فانظر إلى أصحاب رسول الله

---

(٥٨) اللكنوي: **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، (ج١، ص٤٠٥- ٤٠٦).

(٥٩) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ): **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (ج٣، ص٢٣٥).

(٦٠) لأن منهج الإمام الذهبي في الميزان أن يذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة.

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسنّة، أفيقال له: هذا الحديث لا يُتابع عليه؟! وكذلك التابعون، كلّ واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم. وما الغرض هذا، فإنّ هذا مقرّر في علم الحديث على ما ينبغي، وإنّ تفرّد الثقة المتقن يُعدّ صحيحاً غريباً، وإنّ تفرّد الصدوق، ومَن دونه يُعدُّ منكرا"(٦١).

وانظر قوله: "وإنّ تفرّد الثقة المتقن يُعدّ صحيحاً غريباً"، فإنّ الاتقان يتحقّق غالباً فيمن وثّقه كثير من العلماء ولم يضعّف، أما إذا وثّقه القليل، فقد يكون واحد منهم متساهلاً، وآخر وثّقه في رواية معيّنة رآها صحيحة، أو وثّقه من جهة عدالته، ولا يعني ضبطه.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد البريات.

أما بعد، فقد تضمن هذا البحث نتائج يُرجى أن تكون على قدر من الأهمية، وهذه أهمها:

١. إن قول الإمام الذهبي: "الثقة من وثقه كثير ولم يضعَّف" أراد من خلاله بيان حال الراوي الذي يُعتمد عليه، ويُطمأن إليه عند تفرده في الرواية.

٢. ما قرره الذهبي بمقولته وجيه إلى حدٍ كبير، وذلك لأنّ الراوي المتكلَّم فيه، وكذلك الراوي الذي لم يوثقه إلا القليل، لا يُطمأن إليه ولا يُعتمد عليه كما هو الحال بالنسبة للراوي الذي وثقه كثير من العلماء وسلِم من الجرح.

---

(٦١) الذهبي: **ميزان الاعتدال**، (ج٣، ص١٤٠)

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



٣. توثيق الراوي من قِبل القليل من العلماء، قد يعني أنه لم يشتهر بطلب الحديث والعناية به، وهو شرط لصحة الحديث عند بعض العلماء، وقد اشترطه الشيخان في صحيحيهما، إلا أن يكون للحديث طرق كثيرة فيُستغنى بذلك عن اعتبار اشتهار الراوي، وهذا دليل على وجاهة كلام الذهبي.

٤. اختلاف مذاهب العلماء في توثيق الراوي، دليل على صحة ما قرره الذهبي، فإن الراوي إذا وثقه كثير من النقاد ولم يُضعَّف كان موضع اجماع عندهم على اختلاف مذاهبهم، واطمأن القلب على حاله، وقوي الاعتماد على مروياته.

٥. أطلق الذهبي وصف الثقة على من وثقه الواحد والاثنان، وكذلك على من مسّه الجرح ولكنه لم يثبت، ولا يتناقض هذا مع مقولته التي هي موضوع البحث كما تبين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد ( ٢)، المجلد ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

**د. خالد خليل علوان ، د.عودة عبد الله**

## Analytical and Critical Study of Imam Al-Dhahabi's expression

## (**Trustworthy narrator is the one who has been cited by others and never been weakened**)

: Dr. Khalid khaleel olwan

Assistant Professor, Faculty of Sharia and Islamic Studies, An- najah university

: Dr. odeh abdullah

Associate Professor ,Faculty of Sharia and Islamic Studies, An- najah university

The significance of knowing the terminologies of the science of impoundment and Validation is a very important issue for those who study the science of Hadith since this play an important role in understanding the various judgments and opinions of Hadith scholar. This research aims to detect the justification of Imam Al-Dhahabi in defining reliable narrator as someone who is trustworthy by many and not being weakened and comparing this definition with other scholars' views of reliable narrators، and then the opinion of Al-Dhahabi himself elsewhere in his books to see if the narrators cited by Al-Dhahabi fulfill the condition in the aforementioned definition. It was found through this research that Imam Al-Dhahabi aims through this definition to bring the narrators of Hadith to a stage where he is ingenuous and trustworthy، so that can be relied on; This simply take place only as Hadith cited by many narrators.

**Key words**: Hadith، Science of Hadith، impoundment and Validation، Al-Dhahabi

# المصادر والمراجع

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (ت:٣٢٧هـ): **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ): **علل الحديث**، دار المعرفة – بيروت، صححه عبد الرحمن بن يحيى العلمي.

٣. ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، (ت٩٧١هـ): **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٤. ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣هـ): **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، ومعه "التقييد والإيضاح" للعراقي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ.

٥. ابن الوزير، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الصنعاني (ت: ٨٤٠هـ): **الروض الباسم في الذبّ عن سنة أبي القاسم**، تحقيق: محمد علاء الدين المصري، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

٦. ابن حبّان، محمد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم البستي (٣٥٤هـ): **الثقات**، دار الفكر، ط١، سنة ١٣٩٥هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٧. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): **بذل الماعون في فضل الطاعون**، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار العاصمة، الرياض،

٨. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٩. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢هـ): **هدي الساري**، مكتبة الإيمان- المنصورة، ١٣٧٩هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٠. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ): **نزهة النظر**، ومعه (النكت على نزهة النظر) لعلي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١٠، سنة ١٤٢٧هـ.

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



١١. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): **النكت على كتاب ابن الصلاح**، حققه: ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، (المتوفى: ٧٩٥هـ): **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاءط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٣. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (٤٦٣هـ): **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، (المغرب: وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ).

١٤. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي (٦٢٠هـ): **روضة الناظر وجُنّة المناظر**، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، سنة ١٤١٣هـ، راجعه سيف الدين الكاتب.

١٥. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر أبو الفداء الدمشقي (ت:٧٧٤هـ): **اختصار علوم الحديث**، ومعه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، سنة ١٣٧٠هـ.

١٦. ابن محرز، أحمد بن محمد بن القاسم: **معرفة الرجال**، تحقّيق: محمد كامل القصّار، نشرة مجمع اللغة العربية، دمشق، سنة ١٩٨٥م.

١٧. أبو غدة، عبد الفتاح: **تعليقاته على الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي**، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ): **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم – الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٩. الجديع، عبد الله بن يوسف: **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان – بيروت، ط٣، سنة ١٤٢٨هـ.

٢٠. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ): **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية – بيروت، (٢٠/٢) .

٢١. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ.

٢٢. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ): **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٢٣. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ): **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية – بيروت، صححه عبد الرحمن بن يحيى العلمي.

٢٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ): **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ.

٢٥. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ): **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

٢٦. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ): **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٧. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت: ٩٠٢هـ ): **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.

٢٩. الشافعي، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ ): **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي- مصر، ط١، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٣٠. صبّاح، عبد الكريم إسماعيل: **الحديث الصحيح ومنهج العلماء المسلمين في التصحيح**، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١، سنة ١٤١٩هـ.

٣١. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني (ت: ١١٨٢هـ): **توضيح الأفكار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية – المدينة المنورة.

*مجلة العلوم الشرعية*
*جامعة القصيم*، العدد ( ٢)، *المجلد* ( ١٢)، ص ص ٧٠٣- ٧٣١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)



٣٢. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ ): **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح،** "شرح علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح" للإمام أبي عمرو المشهور بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٣. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ): **الضعفاء الكبير،** تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤. اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري، (المتوفى: ١٣٠٤هـ): **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل،** حقّقه: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥. اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (١٤٠٣هـ): **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني،** حققه: تقي الدين الندوي، دار العلم، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٦. المعلّمي، عبد الرحمن بن يحيى (١٣٨٦هـ): **الاستبصار في نقد الأخبار،** تحقيق: سيدي محمد الشنقيطي، دار أطلس للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، سنة ١٤١٧هـ، ، (ص٧).

٣٧. المغراوي، محمد بن عبد الرحمن: **فتح الباري في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر،** مجموعة التحف النفائس الدولية – الرياض، ط١، سنة ١٤١٦هـ.